الفصل التاسع

خصوصية المعلومات

زارت آشلي باين، البالغة من العمر 24 عامًا، التي تعمل معلّمة في مدرسة ثانوية، مصنع (سانت جيمس غيت) التاريخي للجعة، خلال إجازتها الصيفية في إيرلندا[1]. كان من ضمن الصور التي نشرتها على (الفيس بوك) صورة تظهر فيها وهي تشرب كأسًا من الجعة من نوع (غينيس) في المصنع. على الرغم من أنّ آشلي كانت قد ضبطت صفحتها على وضع «خاص»[2]، أرسلت امرأة تدّعي أنّها إحدى أولياء الأمور رسالة إلكترونية من دون الكشف عن هويتها، إلى مشرف في المنطقة التعليمية حيث كانت آشلي تعمل[3]. قالت مرسلة الرسالة إنّها منزعجة من المحتوى غير اللائق لصفحة آشلي على (الفيس بوك)، تقصد الصورة التي تظهر فيها آشلي تحتسي الجعة، وتحديث حالة قالت فيه: «سألعب بينغو العاهرة المجنونة». (الاسم الحقيقي للعبة تلعب بمطعم جوز أون جونيبير في أتلانتا)[4].

عندما وصلت آشلي إلى المدرسة في صبيحة يوم السابع والعشرين من أغسطس من عام 2009م، وبعد أقل من ساعتين من وصول الرسائل إلى المشرف، استُدعيت إلى اجتماع مع مدير المدرسة[5]. طلب إليها المدير الاستقالة على خلفية ما نشرته على (الفيس بوك)، أو أنّه سيوقفها عن العمل. الأمر الذي قد يحرمها من مزاولة مهنة التدريس إلى لأبد. أخبرها أنّ عليها اتّخاذ قرار حالاً، وأنّه من المستبعد «أن تنجو بهذا»، فقدّمت استقالتها فورًا[6].

رفعت آشلي قضية ضد المنطقة التعليمية بعد ذلك بعدّة أشهر، بحجّة أنّها خرقت قانون ولاية جورجيا الخاص بالطرد العادل من العمل؛ لأنّ المدير لم يخبرها أنّ ضمان الحقوق يتيح لها العرض على التحقيق أولاً، وأنّه لا يحق له سوى إيقافها عن العمل عشرة أيام على أقصى حد[7]، ولا تزال في خِضمّ معركتها القانونية.

تشرح آشلي الأمر قائلة: «لم أعتقد أنّني سأعرّض وظيفتي إلى لخطر؛ لأنّ ما قمت به لا يتعدّى ما يقوم به كل البالغين الذين في مثل سني؛ احتساء الكحول في أثناء الإجازة بصورة مسؤولة»[8]. وافقت هيئة ولاية جورجيا للمعايير المهنية آشلي الرأي، وشعرت الهيئة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى الأخلاقية التي تقدّم ضد المعلّمين، ولديها السلطة لإيقافهم عن العمل، أنّ الصور التي نُشرت على (الفيس بوك) لا تعطي سببًا كافيًا لمعاقبتها[9]. لكن بما أنّها تقدّمت بالاستقالة، لم يكن بمقدور الهيئة إرجاعها إلى العمل.

هـل كانت الصور التي نشرتها آشلـي مبرّرًا لإثارة القلق على الصعيد العام؟ إذا قامت امرأة شقراء جميلة برفع كأس من الجعة في صورة أخرى، هل يعني ذلك أنّها غير مناسبة للعمل معلّمة؟ كانـت آشلي قد نشرت على (الفيس بوك) أكثر من سبع مئة صورة التقطتها خلال الإجازة، ظهرت الكحول في عشر منها فقط[10]. ومع ذلك، ادّعت «وليّة الأمر» في الرسالة المجهولة التي أرسلتها إلى المشـرف، أنّها فوجئت بابنتها المراهقة تقول: «أماه، سأتسكـع الليلة مع عاهراتي»، وأنّ البنت لم تكـن لتتعلم قول ذلك، لو أنّها لم تقرأ مـا كتبته الآنسة باين على صفحتها على (الفيس بوك). لكن صفحـة آشلي على (الفيس بوك) كانت على وضع «خاصـ»، ولم يكن أحد من الطلبة وأولياء الأمور علـى قائمة الأصدقاء. وما ادّعته السيدة مناف للمنطـق؛ فهل يعقل وجود مراهقين في أتلانتا، لم يسمعوا بمصطلح «عاهرات» إلاّ عن طريق صفحة معلّمة على (الفيس بوك)؟

فـي الواقـع، لا يوجد دليل على أنّ الرسالة المجهولة وصلت فعلاً مـن وليّة أمر. أُلغي العنوان الإلكتروني الذي أُرسِلت من خلاله الرسالة بعد العملية مباشرة. حلّلت مورين داوني، المراسلة في صحيفـة (**أتلانتا جورنال كونستيتيوشـن**)، اللغة التي استُعملت في كتابة الرسالة الإلكترونية الطويلة التـي وصلت إلى المشرف، وتوقّعت أن تكون مرسلة مـن قِبَل معلّمة أخرى، تضمر الكراهية لآشلي، وتتمنّـى أن تفقد هـذه الأخيرة عملها. كتبت داونـي قائلة: «توجد الكثير مـن الأسباب تدفعني إلى الاعتقاد بذلك؛ قلة من الناس من غير المعلّمين يمتلك مهارات الترقيم المستخدمة في الرسالة، لاحظوا علامات الترقيم داخل الاقتباس، ولم أرَ أحدًا من خارج الهيئات التدريسية يضطر إلى شرح أنّ (الفيـس بوك) موقـع للتواصل الاجتماعي. عدا عن ذلك، منذ متـى كان الأهالي يتحدثون بهذه الطريقـة غير الرسمية[11]؟ ومعظم الأهالي قد يقولون: «طفلتـي طالبة في مادة الأدب التي تدرّسها الآنسة باين». لكن ما كُتب بالرسالة كان: «ابنتي تلميذة في أحد صفوف الأدب التي تدرّسها الآنسة باين». لماذا؟ لأنّ ذلك الشخص، بصفته معلّمًا أو معلّمة، يعرف أن المعلّمين يدرّسون أكثر من مادّة، ومن يصيغ الكلمات بتلك الطريقة[12]. إذن، من المرجّح أن يكون المرسل المجهول أحد المعلّمين أو المعلّمات ممّن يحملون حقدًا تجاه آشلي، وليست إحدى أولياء الأمور مثلما كان يُعتقد.

تعدّ آشلي باين واحدة من آلاف الأشخاص الذين نشروا أشياء بدت غير مؤذية، لكنّها استُخدمت في أذيّتهم في ما بعد. أدّت تسريبات مواقع التواصل الاجتماعي ببعض الناس إلى الطلاق، وفقدان الوظيفـة، والحرمان من الحصـول على مقعد جامعي، وحتى الانتحار. تسعـى الكثير من الجهات، مثل: المدارس، وأرباب العمل، ومانحي القروض، وشركات البطاقات الإئتمانية، إلى الحصول على المعلومات عبر مواقع التواصل من أجل تقييم الأشخاص قبل التعامل معهم.

فقـد أظهر مسح أجري في عام 2008م، أنّ واحدًا من كل عشرة موظفي قبول في الجامعات، قال إنّه اطّلع على صفحات أحد المتقدّمين على مواقع التواصل الاجتماعي بصفتها جزءًا من عملية التقييـم الخاصة بذلك المتقدّم[13]. وقد وصل الأمر ببعضهـم إلى إرسال دعوة انضمام على الموقع للمتقـدّم، أمّا آخـرون فقد اطّلعوا على الصفحـات؛ لأنّها كانت على وضعية «الـكل». قال 38% من الموظفيـن الذين اطّلعوا علـى صفحات المتقدّمين، إنّ الأمر كان ذا وقـع سلبي لتقييم المتقدّم[14]. رفضـ أحـد الموظفين متقدّمًا؛ لأنّ المتقـدّم كتب على صفحته الخاصّة علـى أحد مواقع التواصل متباهيًا، أنّه أجاد بعملية تقديم الطلب إلى تلك الجامعة، وأنّه يشعر بعدم الرغبة في الالتحاق فيها».

وحسـب دراسـة أجراها موقع (كارير بيلدر)، يقـول ثلث أرباب العمل إنّهم لـن يوظّفوا أحدًا إن تضمّنـت صفحته علـى (الفيس بوك) صورًا تظهره يحتسي الخمـر، أو يرتدي ملابس مستفزّة. وعندمـا تقدّم أحد خريجي الجامعات أخيرًا، لوظيفة في إحدى الوكالات المشهورة في مجال تبنّي المواهـب. أُلغيت مقابلته المتفق عليها قبل موعدها بقليل، عبر مكالمة هاتفية علم من خلالها، أنّ الوكالـة لن توظّفه لوجود صورة على موقعه الإلكتروني تظهـره يحتسي الخمر. أليس ذلك مذهلاً؟ هؤلاء هم الأشخاص أنفسهم الذين يديرون أعمال نجوم يحتسون الخمر بكثرة – مثل شارلي شين –، بالإضافة إلى أنّهم يتعاطون الخمور من دون شك، لكنّهم سيغضّون النظر عن توظيفه بسبب صورة على (الفيس بوك)؟

ولا مجال لأي أحد؛ كي يتخلّص من الأمر. حتى لو أزال الصورة أو ألغى الصفحة فورًا، يمكن العثور على الصورة من خلال الإنترنت. تقوم آلة الزمن الرقمية (موقع www.waybacmachine.org) بالتقـاط لقطات للشاشات عن المواقع الإلكترونية على مدار الساعة وأرشفتها، للحفاظ على سجل للإنترنت مثلما كانت عليه في الماضي. لذا، قد تظهر صورك وأنت تشرب الخمر في المدرسة الثانويـة، أو تهكّمـك على وظيفتك المملة، أو التذمّر من والدك، علـى أرشيف آلة الزمن تلك. فقد فُصل أحد المحامين من شركة قانونية كبيرة؛ لأنّه نشر قصيدة مناهضة للمرأة على موقع تواصل اجتماعي، قبل ستة أعوام!

مـع بداية عام 2007م، إذا تقدّمت بطلب لتصبح شرطيًّا أو رجل إطفاء، في مدينة (بوزمان) فـي ولاية مونتانـا، سيطلب إليك كتابة حساباتك على مواقع التواصـل الاجتماعي كاملة، بالإضافة إلـى كلمات المرور![15] ألغت المدينة تلـك السياسة في التاسع عشر من يونيو من العام نفسه، نتيجة لـردّة فعـل المجتمع المحلي[16]. لكن الكثير من أرباب العمل، بـدأوا بالتطفّل على الحياة الشخصية الثانيـة للأفـراد بطريقة مشابهة[17]. أخذ شرطي يعمل في مصلحـة السجون في (ماريلاند) يدعى

روبرت كولينز، إجازة مدّة أربعة أشهر عقب وفاة والدته[18]. طُلب إليه الحضور إلى مقابلة مع دائرة مصلحة السجون، قبل السماح له بالعودة إلى العمل[19]. قال كولينز إنّ الرجل الذي قابله «سأله عن مواقع التواصل التي له حسابات عليها، ثم طلب إليه اسم المستخدم وكلمة العبور لكل منها، وشعر أنّه لو اعترض على الأمر فلن يستعيد وظيفته»[20]. أعطى كولينز كلمة السر لحسابه على (الفيس بوك)، ومُنح الوظيفة مرّة أخرى.

اتّصل كولينز بالاتّحاد الأمريكي للحريات المدنية، الذي أرغم بدوره دائرة مصلحة السجون في (ماريلاند) على فتح تحقيق في الموضوع. قالت الدائرة إنّه سيتم إبلاغ المتقدمين شفهيًّا وخطيًّا أنّ أي كشف لمعلومات موجودة على حساباتهم سيتم طوعًا[21].

شدد الاتّحاد على أنّ التغيير الذي قامت به الدائرة على سياستها، ليس كافيًا لجعل كشف المعلومات يتم بصورة طوعة فعلاً، فعندما يتعلّق الأمر بالتقدّم للوظائف، فالأمر ما زال إجباريًّا[22].

ينشر الناس أكثر الخواطر حميمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كأنّهم يجرون حديثًا مع أحد الأصدقاء. قد يصدم معظم المستخدمين عند معرفة أنّ المحاكم والمؤسسات الاجتماعية، تعدّ مواقع التواصل مساحات عامّة لا خاصّة، أو عند معرفة وجود فرضيات عنهم، تبنى على البيانات التي تُجمع من خلال تلك المواقع. على سبيل المثال، يستطيع برنامج (غيدار) الذي أُنشئ بناءً على دراسة تمت في معهد (ماساتشوستس للتقنية)، استخدام خوارزمية معينة تفحص أصدقاء شخص ما على مواقع التواصل؛ لمعرفة إذا كان ذلك الشخص شاذًّا جنسيًّا أم لا، بنسبة نجاح تصل إلى 78%[23].

لا يدرك الناس في بعض الأحيان، مدى ما يكشفونه عن أنفسهم من دون وعي، من خلال ما يحمّلونه على الإنترنت. (فت بت) جهاز محمول يثبّته الأشخاص المهووسون باللياقة البدنية على ثيابهم؛ لتسجيل ما يأكلون، والأنشطة الكفيلة بحرق الدهون. يحتوي الجهاز على مجسّات حركية ثلاثية الأبعاد، تقيس عدد السعرات الحرارية التي يحرقها المستخدم خلال كل نشاط. وعندما تستخدم امرأة (فت بت) على سبيل المثال، سواء في البيت أم في نادي اللياقة، تحمّل المعلومات الخاصة بها على الإنترنت، وتضاف إلى سجلها على موقع (فت بت) الإلكتروني نفسه. يقول جيمس بارك، أحد المؤسسين لشركة (فت بت): إنّ تبادل المعلومات يشكّل حافزًا مهمًّا للمستخدمين، لتحقيق أهدافهم في ما يخص اللياقة[24].

لم يكن مستخدمو (فت بت) على علم بأنّ سجلاتهم ستكون علنية، وأنّها ستظهر على نتائج البحث بموقع (جوجل). كان ذلك الأمر يعني لأكثر من مئتي مستخدم للجهاز، نشر تفاصيل محرجة

عـن حياتهـم، بدءًا من مخالفة الحميـة التي يتّبعونها، ووصـولاً إلى أدّق تفاصيـل حياتهم. ويمكن الاطّـلاع عليها عن طريق محـرّكات البحث تحت المسميات التي يمنحهـم إياها الجهاز[25]. سجّلت أحدى المستخدمات في العشرين من يونيو من عام 2011م، ما يأتي: «نشاط جنسي. مجهود نشط وقـوي. بدءًا من الحادية عشـر والنصف ليلاً، مدّة ساعة ونصف»[26]. لكن ماذا لو كان زوجها خارج المدينة؟ وماذا لو رأى رئيسها في العمل أو أفراد عائلتها تلك المعلومة؟ وبوجود التقنيات التي تتبع كل حركـة يقوم بهـا الشخص، قد يكشف الأشخاص عن غير قصد، معلومات لـم يكونوا ليطلعوا أصدقاءهم المقربين، ولا حتى طبيبهم النفسي الموثوق عليها.

كل تفاعـل يقـوم به المرء في الحيـاة الواقعية، بإمكانه أن يتأثّـر بالمعلومات التي تنشر عبر مواقع التواصل. يكتشف رجال الشرطة على سبيل المثال، أن التبجّح الصاخب الذي يقومون به على صفحات (الفيس بوك) و(مايسبيس) قد يُستخدم من قِبَل متهم، ليدّعي أنّ الشرطة فاسدة، أو أنّها تستخدم القوة بصورة وحشية. فقد اصطحب أحد الشركاء بشركة قانونية في شيكاغو، المحامين الجـدد إلى غرفـة اجتماعات في يومهم الأول فـي العمل، وكان قد علّق أكثر الصـور إحراجًا لهم، وجدها على مواقع التواصل، وقال: «هذا مستقبلكم».

عبّـرت معلّمة تبلـغ من العمر 54 عامًا، كانت تتناول الجرعة الثالثـة من المضادّات الحيوية؛ لأنّها أصيبت بمرض تنفسي مرّة أخرى إثر عدوى من الطلبة عن حنقها من الموضوع على (الفيس بوك)، الأمر الذي ظنّته لن يصل إلاّ إلى أصدقائها. قالت المعلّمة مازحة إنّ طلبتها «أكياس جراثيم»، ففقدت وظيفتها نتيجة لذلك[27]، فلم تكن تدرك أنّ (الفيس بوك) كان قد غيّر من إعداداته لتصبح الأمور التي كان من المفترض أن تكون خاصّة، عامّة.

توجد الكثير من الأدلة التي تقدّم إلى النظام القضائي، مأخوذة من مواقع التواصل الاجتماعي. أصبحـت المحاكم تسمح بكشف معلومات تتعلّق بصحّة الشخص وسلوكه، عندما تكون ذات علاقة في القضية. فإن رفعت قضية ضدك لأنّك صدمت سيارتي من الخلف، وادّعيت أنّ الحادث سبّب لي إصابـة، فيمكن لمحاميك طلب رؤية سجلاتي الطبيـة؛ للتأكّد إذا كنت مصابة أصلاً قبل الحادث. وإن رغبت في الحصول على حضانة أبنائي بعد الطلاق، فيمكن لمحامي زوجي السعي إلى الحصول على إذن من المحكمة؛ كي يقابل جيراني؛ لمعرفة إذا كنت أمًّا صالحة أم لا.

لكـن لا يستطيع المحامي فـي القضايا التقليدية، مرافقتي أنا وصديقي الحميم إلى حفلة، أو مقابلة الأشخاص الذين عرفوني في الصف الثاني، أو معرفة ما هو كتابي أو فيلمي المفضل. يعدّ هذا

النـوع من المعلومات غير متعلّق بالقضية، وهو أمر يتطلّب الكثير من الوقت والمال للحصول عليه. لكن إن تفكّرنا في الأمر للحظة، نجد أنّ القضاة يوافقون على طلب محامي الخصوم، الاطّلاع على كل مـا نشـره الطرف الآخر من القضية على (الفيس بـوك)، أي أنّه قد يشاهد صورًا لتلك الحفلة، ومعلومات تتعلّق بزملاء الصف القدامى، ودلائل على الأمور التي يحبها الشخص ويكرهها، والأنشطة التي يقوم بها.

والأدهـى من ذلك، أنّ المعلومات قد لا تتعلّـق بالقضية ومجحفة، لكنّها تُستخدم في القضية على الرغم من ذلك. وإذا كان الكتاب المفضّل لزوجكِ السابق هو (الإنجيل)، وكتابكِ المفضل أنتِ هـو (صمت الحمـلان)، من برأيك سيفوز بحضانة الأبناء؟ وإن بالغت لتظهر على أنّك تتمتع بصحة أكثر، وجرأة أكبر ممّا أنت عليه فعلاً، قد يكون لذلك تأثير سلبي فيك في المستقبل. فقد لا تتمكّن من الحصول على تأمين صحي أو تعويض من العمل في حالات الإصابة.

تُربـط معظم قضايـا الإصابة، بأمور نُشرت على مواقع التواصـل الاجتماعي، حيث تُستخدم المعلومات الطبية السرّية في المحاكم. فعندما ادّعى أحد العاملين في (وول مارت) أنّ إصابة عمل تسبّبت له بآلام دائمة في الرأس والرقبة، أصدرت محكمة اتّحادية في ولاية كولورادو، مذكّرة للحصول على مواد نشرت على (الفيس بوك)، و(مايسبيس)، و(ميت أب دوت كوم)؛ لدحض تلك الادّعاءات[28].

تعرّضـت موظفة في إحدى المستشفيات للإصابة جراء تحطّم كرسيها، حيث أصيبت إصابة بالغة، اضطرت على إثرها إلى إجراء أربع عمليات جراحية، ثُبّتت فيها قضبان في عمودها الفقري وبـراغٍ فـي رقبتها. تمكّنـت الشركة الصانعة للكرسـي، من الحصول على أمر مـن المحكمة لرؤية منشورات الموظفة السابقة والحالية على (الفيس بوك) و(مايسبيس)[29]. قرّر القاضي أنّه إذا وجدت صور للموظفة تظهر فيها مبتسمة، أو في رحلة، فذلك يعني أنّها لا تزال تتمتع بالحياة، وأنّ الإصابة لم تكن خطيرة جدًّا. لكن لماذا يجب على شخص تعرّض لإصابة خطيرة، ألّا يبتسم بين الفينة والأخرى؟

رفعت مجموعة من المراهقات في نيوجيرسي، قضية ضد شركة (هورايزن بلو كروس بلو شيلد) للتأمين الصحي؛ للحصول على نفقات علاجية لمشكلات تتعلّق باضطرابات الأكل[30]. ادّعت الشركة أنّ الحالة ليست صحية، بل سبّبتها ضغوطات نفسية واجتماعية. منح القاضي الشركة حق الاطّلاع علـى ما كتبته الفتيات بخصوص اضطراب الأكل، بما فـي ذلك محتوى مواقع التواصل الاجتماعي والرسائـل الإلكترونيـة المتبادلة بين الفتيات وعائلاتهن ومعارفهـن. سوّيت القضية عندما قدّمت الشركـة تغطية أوسع تشمل اضطرابات الأكل. لكن في قضايـا أخرى، قد يضطر المدعّي لإسقاط

القضيــة برمّتهــا، إذا طُلب إليه الكشف عــن محتوى مواقع التواصل؛ لتجنب وصمــة العار أو الأذى النفسي الناتج عن البوح عن أفكاره الخاصّة على العلن[31].

وفي واحدة من القضايا التي جرت في ولاية ويسكونسن، طلبت زوجة عاجزة إعانة من زوجها عند الطلاق. لكنّ الزوج أقنع المحكمة على كشف صفحة الزوجة على موقع (ماتش دوت كوم)، التي كانت قد كتبت عليها أنّها تتمتع بنمط حياة نشط، فرفضت المحكمة طلب الزوجة الحصول على إعانة.

كان رأي القاضــي مغايــرًا حيال قضية أخرى مشابهة جرت في ولايــة كونيتيكت، حيث عانت إحــدى الزوجات من ثلاثة أقراص متفتقــة، وخلل دائم في أعصاب القدم اليسرى، وصداع نصفي متكرّر. وكتبت في محاولة منها لفتح صفحة جديدة في حياتها، على أحد مواقع التواصل أنّها تمارس» ركوب الدراجات والزلاجات، والتجديف، المشي واليوغا»؛ كي لا يشعر الناس بالشفقة حيالها[32]. حاول الزوج استغلال تلك المعلومات؛ كي يثبت أن زوجته ليست عاجزة، لكنّ القاضي أكّد أن الزوجة كانت «تضخّــم» الأمــور؛ كي تحصل على المعارف». أمرت المحكمــة أن يدفع الزوج نفقة جزئية (وأمرت الزوجــة أن تعيد له بعضًــا من متعلّقاته الثمينة، مثــل: كتبه السنوية، وكرسي هــزاز أبيض صغير، ومنشار اشتراه من متجر سيرز).

ليس من المفترض اعتماد التجارب الجنسية السابقة للضحية في قضايا الاغتصاب أو التحرّش الجنســي، لكــن الكثير مــن القضاة يقبلون الأدلــة الجنسية المأخوذة من صفحــات (الفيس بوك) و(مايسبيــس)، في ما تعارض محاكم أخرى الأمر. فعندما رفعــت ماريا ماكيلبرانغ قضية، مدّعية أنّها تعرّضت للتحرّش الجنسي في العمل، بما في ذلك الإجبار على القيام بأفعال جنسية، طلب رب عملها من القاضــي كشف الرسائل الإلكترونية الموجودة على صفحة ماريا على (مايسبيس). أراد رب العمل كشف صفحاتها على مواقع التواصل؛ ليثبت أنّها كانت على استعداد لممارسة الجنس مع أي شخــص آخــر، إذا لا ضير في أن تمارسه مع مسؤولها في العمــل. رفض قاضٍ اتّحادي في ولاية نيفادا الطلب، حيث قال إنّ ذلك لن يشكّل تعدّيًا على الخصوصية وإحراجًا فحسب، بل يعكس أيضًا الفكــرة المغلوطة أنّ العلاقات الجنسية المتعدّدة ينتج عنها «تلبد عاطفي، يقلّل من تأثير التحرّش الجنسي غير المرغوب»[33].

يُكشف عن معلوماتنا الشخصية الموجودة على صفحاتنا في مواقع التواصل بصورة روتينية، وعلى الأغلب من دون أن نعلم عن الأمر. قد نكون قد اشتركنا في أحد مواقع التواصل معتقدين أنّنا

ندخل مساحة تمتاز بالخصوصية، حتّى تأتي اللحظة التي يستغفلنا فيها الموقع، ويغيّر القوانين بعد أن أدمنّا استخدامه. (شاهد «سياسة الخصوصية المتآكلة في الفيس بوك: خط زمني»).

حتى لو وضعنا صفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي على وضعية الخصوصية، فإنّ تلك المواقع لا تقوم بما هو كافٍ لحماية تلك الخصوصية. حلّلت جوان كوزما من جامعة (ورشيستر) في عام 2011م، الإجراءات التي يتّخذها 60 موقع تواصل حيال الخصوصية، بما في ذلك (الفيس بوك) و(مايسبيس) و(لينكد إن). جاءت بعض النتائج سارة؛ إذ كان 92% من مواقع التواصل التي شملتها الدراسة يملك سياسة تتعلّق بالخصوصية بصورة عامّة. وكانت النتيجة غير السارة أنّ 37% من المواقع، تتيح استخدام (الكوكيز) الخاصّة بأطراف ثالثة، وأنّ 90% من المواقع احتوى على (الويب بيكون). يستطيع هؤلاء المستبيحون للخصوصية، معرفة معلومات عن المستخدم مثل: كم مرّة يزور صفحة معينة، وسجل التصفّح الخاص بموقع معين، وكل المعلومات التي تُطبع في الموقع (بما في ذلك معلومات البطاقات الإئتمانية، وأرقام الضمان الاجتماعي)[34]. وخلصت دراسة أخرى أجراها باحثون في جامعة (كامبردج) أنّ مواقع تواصل مثل (الفيس بوك) و(مايسبيس)، جعلت من الصعب على المستخدم تحديد سياسة الخصوصية التي يتّبعونها[35]. فقد قال الباحثون إنّ مواقع التواصل تفعل ذلك لقلقها ألّا يستخدمها الناس، إن عرفوا مدى محدودية حماية الخصوصية على تلك المواقع[36].

يقول إيليوت فان بوسكيرك، الكاتب في الشؤون التقنية بمجلة (وايارد): «لا ننصحك بنشر أي شيء، إن كنت لا ترغب في أن يراه المسوّقون، والسلطات القانونية، والحكومات (أو حتى والدتك)، خاصة إذا استمر (الفيس بوك) بكشف المزيد من معلومات المستخدمين، وإعطائها إلى شركات أخرى، تاركًا عبء المرور في متاهة التحكّم في الخصوصية على كاهل المستخدم»[37].

تعدّ الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي، همًّا حتى بالنسبة إلى الخبراء في مجال التقنية، حيث يشعر بعضهم بالاستباحة من الطريقة المتهورة التي يتعامل بها (الفيس بوك) مع إعدادات الخصوصية. يقول رايان سينغل من مجلة (وايارد): «إنّه (الفيس بوك) يحنث بالوعود التي أطلقها في الحفاظ على الخصوصية، ويجعل معظم المعلومات التي توجد على صفحتك علنية بشكل تلقائي»[38]. بعد أن قام (الفيس بوك) بذلك التغيير، لم يعد بإمكانك الحفاظ على خصوصية اسمك، ومدينتك، وصورك، ولائحة أصدقائك، والقضايا التي تدعمها، ومفضّلاتك، وروابطك، إلاّ بأن تحذفها عن الصفحة كاملة.

عبّر سينغل عن امتعاضه من مدى انعدام التحكّم الذي يملكه المستخدم على صفحته قائلاً: «أريـد أن يـرى أصدقائي وليس رئيسي في العمل صفحتي، لكنّي لا أستطيع. أود أن أدعم حملة ضد الإجهاض من دون أن تعرف أمي أو العالم أجمع عن الأمر، لكنّي لا أستطيع»[39].

تعدّ محاولة الحفاظ على خصوصية المعلومات التي يسمح بها (الفيس بوك) متعبة أيضًا. فقد أشارت صحيفة (ذا نيويورك تايمز) من خلال مخطط معقّد أنّه «إن أردت التحكّم في الخصوصية على (الفيس بوك) فعليك البحث خلال 50 إعدادًا تحتوي على أكثر من 170 خيارًا»[40].

بإمكانك على الأقل إيجاد تصريح (الفيس بوك) المتعلّق بالخصوصية في نهاية المطاف، بعد أن تقـرأ صفحـة الأسئلة الشائعة المتعلّقة بالخصوصية التي تتكوّن من 45,000 كلمة[41]. في حين أنّ جامعي البيانات الذين يجمعون المعلومات من خلال صفحاتك على مواقع التواصل، وما تبحث عنه عن طريق محرّكات البحث، ورسائلك الإلكترونية، لا يمنحونك طريقة سهلة؛ كي تعرف أنّك مستهدف.

يستخدم المعلنون جمع البيانات والإعلانات الموجّهة؛ لزيادة أرباح الشركات عن طريق عرض إعلانات مفصّلة على مقاس المستهلك. تخضع الرسائل الإلكترونية عبر خدمة (جي ميل) لتحليل المحتوى لأغراض تجارية مشابهة[42]. لكنّ التحليل الذي تخضع له الميول، بدأ يتوسّع ليشمل أهدافًا أخـرى لا علاقة لها بالأمـور التجارية. يريد الاختصاصيـون النفسيون، وموظفـو الصحة العامة، استخدام تحليل النصوص لمعرفة الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات تخصّ الأمراض المعدية، أو كيفية الإقدام على الانتحار. لذا، قد ينتج عن تلك العملية انتهاكات للخصوصية، التي يعدّ ضررها أكبر من فائدتها إذا حُلّلت مواد البحث أو ما ينشر على مواقع التواصل، التي ظنّ المستخدمون أنّها ستكون بعيدة عن التدقيق.

يوجد مقترح لاستخدام تحليـل النصوص؛ من أجل تحديد الأشخاص الذين يتّبعون سلوكات معينة، مثل: الانتحار والتنمر وغيرها من السلوكيات الخطأ، ومحاولة ثنيهم عن القيام بذلك. فقد طـوّر باحثون في جامعة (فيكتوريا) في عام 2009م، خوارزميات لكشف مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعـي الميّالين إلى الانتحار، وقد درس الباحثون رسائل انتحار؛ لتجميع قاموس يضم كلمات وعبـارات متعلّقة به. واستخـدم الباحثون بعد ذلك زاحـف شبكة (برنامج حاسـوب يقوم بتصفحّ الإنترنت بطريقة منهجية وآلية ومنظّمة)؛ لتقييم صفحات المستخدمين لموقع (مايسبيس) بناءً على مدى تكرار تلك الكلمات والعبارات المتعلّقة بالانتحار، حيث من الممكن حسب الباحثين، استخدام

أسلوب التنقيب في النصوص؛ لتوجيه إعلانات تثني عن الانتحار إلى أكثر المستخدمين ميولاً إليه، أو لإرسال رسائل إلكترونية إليهم تسألهم إن كانوا في حاجة إلى مساعدة.

يعـدّ استخدام التنقيب في النصوص؛ لتصنيف الأفراد على أنهم «ميّالون إلى الانتحار» أمرًا مثيـرًا للجدل، بالنظر إلى محدودية أساليب التنقيب فـي النصوص، والخوارزميات. فمن الممكن أن يصنّـف مستخدمون غيـر ميّالين إلى الانتحار على أنّهم ميّالون إليـه؛ لأنّ الخوارزمية مصمّمة لتسجيل الكلمات الإيجابية الخطأ أكثر من الكلمات السلبية الخطأ. وقد لا يتجاوب أسلوب التنقيب في النصوص مع سياق النص، وقد يسجّل معلومات لا علاقة لها، مثل: الجمل المنقولة، والاقتباسات، والاختبارات التي تحتوي على كلمات تتعلّق بالانتحار مثل: (قد أقتل نفسي لأني نسيت مفتاح بيتي!)، أو الجمل المنفية مثل: (لن أقدم على قتل نفسي مهما اشتدّ بي المرض)[43].

يعدّ تخزين النتائج في قواعد البيانات على المدى الطويل أمرًا مثيرًا للقلق أيضًا. هل بإمكان المرء أن يتجنّب طوال الوقت خوارزمية تصف الأشخاص بأنّهم «ميّالون إلى الانتحار»؟ هل ستراقب المنظمات التي تمنع الانتحار وقوات الأمن، الأشخاص الذين صنّفتهم الخوارزمية على أنّهم ميّالون إلى الانتحار بصورة أدق؟ هل سيتردّد أرباب العمل بتوظيف شخص كانت نتيجته غير مطمئنة؟ إنّ التجسّس على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، سواء لصالحهم أم لزيادة الإعلانات المبنية على السلوك الاستهلاكي، ينتهك حق الفرد في الحفاظ على الخصوصية. لذا، يجب أن تكون الصور جميعها، وما يُكتب على مواقع التواصل الاجتماعية خصوصية. تحمي القوانين التقليدية الخصوصية، عندما يكون لدى الفرد توقعّ للحصول على الخصوصية، وأنّ ذلك التوقّع لديه ما يبرره. تطبّق مواقع التواصل هذين المعيارين. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ حماية خصوصية ما ينشر على مواقع التواصل، يعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع كافّة.

جُـذب النـاس إلى الانضمـام إلى (الفيس بـوك)، ووعِـدوا أنّ الموقع سيكـون مساحة تتمتّع بالخصوصيـة. كانت سياسة الخصوصية في عام 2005م، عندما كان يسمّى «ذا فيس بوك»، تنص علـى أنّ «المعلومـات الشخصية التي توضع علـى «ذا فيس بوك»، لن تعرض إلا على مستخدمين، ينتمون إلى واحدة من المجموعات التي تحدّدها على الأقل في إعدادات الخصوصية التابعة إليك».

تتمحور بنية (الفيس بوك) بالكامل على تأكيد اختيار شخص ما، ليكون ضمن دائرة أصدقائك. تراعـي مواقع التواصل فكرة أنّـك تتواصل مع مجموعة من معارفك، على عكس مواقع مثل (تويتر) و(يوتيوب)، حيث صمّما على أساس الانفتاح على نطاق عام.

بغض النظر عن إعدادات الخصوصية التي تتبعها، يجب أن تُسأل قبل أن تسمح لشخص أن يكون على لائحة أصدقائك، الأمر الذي يمنحك إحساسًا بأنّك تتحكّم بمن يمكنه الدخول إلى مساحتك الرقمية الخاصة، مثلما تتحكّم بمن يمكنه دخول بيتك تمامًا. لو أنّ النشر عبر (الفيس بوك) مشابه للكتابة على جدران الحمّام، لما وجِدت حاجة إلى آلية تسأل المستخدمين، إن أرادوا مصادقة شخص ما أم لا.

إنّ البنية الضمنية لـ (الفيس بوك) – الانطباع بأنّك تتحدّث مع أصدقائك فقط – هي ما تشكّل دافعًا للأشخاص؛ كي ينشروا على الإنترنت تفاصيل شخصية ومكشوفة، بصورة أكبر من أي وقت مضى. يتحدث الناس عن عواطفهم، وما يحبون ويكرهون، ومشاعرهم تجاه الأشخاص الموجودين في حياتهم، وعن أهدافهم تجاه عائلاتهم، وعن حياتهم الشخصية، وعن أفعالهم سواء تلك التي تستحق الإطراء أم اللوم.

إنّ الشعور الدفين لدى الأشخاص بأنّ ما ينشرونه هو شؤون خاصة، يعدّ إيمانًا بأنّ على المجتمع حماية ما يُنشر وفقًا لحق الخصوصية. تعدّ المعلومات المتعلّقة بالميول الجنسية، والصحّة، والقرارات المصيرية في الحياة، والمعتقدات الشخصية، محمية بطبيعة الحال على أنّها معلومات خاصة، وتلك هي بالضبط المعلومات التي ينشرها الناس على (الفيس بوك) ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى. حتّى أنّ (مايسبيس) لديه خيار استعمال وجوه تعبيرية يمكن للمستخدمين التعبير عن مزاجهم من خلالها. ويمكن الحفاظ على خصوصية المعلومات التي ينشرها الناس على مواقع التواصل، من خلال مواكبة الحق الجوهري في الحفاظ على الخصوصية الذي صاغه لويس براندیس، الذي شارك بكتابة المقالة المحورية التي نشرت في مجلة (هارفارد لو ريفيو) عام 1890م، التي أرست دعائم قوانين الخصوصية الحالية.

قال براندیس عندما أصبح قاضيًا في المحكمة العليا الأمريكية: «حرص الأشخاص الذين صاغوا دستورنا على تأمين الظروف المواتية من أجل السعي وراء السعادة، وأدركوا أهمية الطبيعة الروحانية، والأحاسيس والتفكير، لدى الإنسان. عرفوا أنّ الأمور المادية تعكس جزءًا فقط من الألم والسعادة والرضا في الحياة، وسعوا إلى حماية معتقدات الأمريكيين وأفكارهم وعواطفهم»[44].

إنّ حماية خصوصية المعلومات على (الفيس بوك) ومواقع التواصل الأخرى، يعني أيضًا مواكبة الاعتراف بخصوصية الأماكن. يدخل الناس صفحاتهم على مواقع التواصل بعيدًا عن الأعين،

وعـادة عن البيوت. يعدّ الفضـاء الإلكتروني مكانًا، وصفحتك على (الفيس بـوك) عقارًا تملكه في ذلك المكان. إنّ ذلك المكان أكثر خصوصية من أي مكان آخر بالنسبة إلى الكثير من الأشخاص.

توضّـح دانا بويـد، الباحثة في شركة (مايكروسوفـت)، والخبيرة في شـؤون مواقع التواصل الاجتماعي، أنّ الصغار على استعداد لنشر معلومات شخصية عبر الإنترنت؛ لأنّهم يعدّونها مساحة تتمتّـع بخصوصية أكثر من العالم الواقعي. قالت دانا في حديـث مع صحيفة (الغارديان): «طالما اهتـم الأطفال بموضوع الخصوصيـة، إلاّ أنّ فكرتهم عنها تختلف عن تلـك الموجودة لدى الكبار؛ فنحن بصفتنا بالغين، نعدّ البيوت أماكن تتمتّع بقدر عال من الخصوصية... أمّا الصغار فيعتقدون العكس تمامًا. فهم لا يتحكّمون بمن يدخل أو يخرج من غرفهم، أو من البيت كله. لذا، فإنهم يعدّون الإنترنت أكثر خصوصية؛ لأنّ لديهم القدرة على التحكّم بمجريات الأمور هناك»[45].

تعدّ تبعات انتهاك الأشخاص مساحتك الخاصّة على الإنترنت أمرًا خطيرًا، شأنه شأن التعدّي على مساحتك في العام الواقعي. شبّه مجلس (فيلادلفيا) للمحامين في رأي يستحق الاحترام، صفحة الشخص على (الفيس بوك) ببيته في الحياة الواقعية. في عام 2009م، خلصت لجنة الإرشاد المهني في المجلس، إلى أنّه يجب ألّا يطلب المحامون «صداقة» شاهد من الخصوم؛ لجمع أدلة للطعن في مصداقيـة الشاهد. لم تكن اللجنة على استعـداد لانتهاك خصوصية شاهد، حتّى إن كانت صفحة هذا الأخير على موقع تواصل ما مفتوحة للعلن، وحتى إن كان على استعداد لقبول طلبات الصداقة مـن أي كان. كتبـت اللجنة قائلة: «يبقى الخداع خداعًا، بغض النظر عن مدى حرص الضحية في تعاملاتها عبر الإنترنت، ومدى قابليتها للخداع».

زعـم أحد المحاميـن أنّ طلبات الصداقة الخدّاعة، لا تختلف عـن تصوير مدّعية في قضية إصابـة شخصية عن طريق الفيديو في مكان عام؛ لإثبات أنّها ليست مصابة فعلاً، الأمر الذي يعدّ أسلوبًـا شائعًـا لدى محامي الدفاع. خالفت اللجنة رأي المحامـي، وعدّت مواقع التواصل مساحات تحظـى بالخصوصيـة؛ ففي الوقت الذي يستطيع فيه المحامون تصويـر شاهد في مكان عام، فإنّ مصادقته للحصول على المعلومات، يشبه التنكّر بهيئة عامل صيانة، واستخدام كاميرا خفية لتصوير الشاهد داخل بيته.

إنّ الخصوصية أمر مختلف عن السرّية. قالت إحدى المحاكم في قرار أصدرته عام 2001م: «إنّ المطالبة بحق الحفاظ على الخصوصية ليست مطالبة بالسرّية التامة، بقدر ما هي حق الفرد

في تحديد دائرة الألفة من حوله، والقدرة على اختيار من يحق له رؤيته على حقيقته من دون أقنعة. ومن الممكن إبقاء المعلومات خاصة إن عُرضت على عدد قليل من الأشخاص»[46].

كان القاضي الذي قرّر أنّ صفحة سينثيا مورينيو على (مايسبيس) تعدّ أمرًا لا يتمتع بالخصوصية، غير موفّق في قراره. والقاضي الذي قرّر أنّ الرسالة الإلكترونية تعدّ أمرًا غير خاص ما أن تُفتح من قِبَل المرسَل إليه، كان غير موفّق أيضًا. وتعدّ القاعدة التي تنص على أنّك عندما تقول حقيقة خاصّة لشخص ما، فإنّك نشرتها في العالم أجمع، قاعدة ظالمة.

يوجد الكثير من الحالات نحمي فيها المعلومات من أن تُكشف بصورة أكبر، بعد أن يكون صاحبها قد كشفها بصورة أوّلية. فإذا قلت لطبيبك أنّ لديك أعراض مرض ينتقل عن طريق الجنس، فلا يحق للمحكمة استخدام ذلك دليلاً ضدك، ولا يهم إن أعادت صحيفة (ذا ناشيونال إنكوير) أو مدوّنة (بيريز هيلتون) نشر تلك الحقيقة. وإذا بعث لك أحد رسالة يشتكي فيها من زوجته، فلا يمكنك نشرها في كتابك الذي تقوم بتأليفه عن الزواج، إلاّ إذا حصلت على موافقة معلنة من المرسِل. على سبيل المثال، منع (جي دي سالينغر) نشر رسائل خاصة كان قد أرسلها إلى كتّاب آخرين، بحجّة أنّه هو من يمتلك حقوق الطبع لتلك الرسائل.

إن توافق حق الحفاظ على الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي مع سوابق قانونية أخرى، قد دُعِم الحيّز الشخصي حتى لو كان في مكان عام. تتبع بعض الولايات على سبيل المثال، قوانين تحمي أفعال الموظفين خارج أوقات العمل، الأمر الذي فعلته آشلي باين عندما زارت مصنع الجعة. من كان يظن أنّ المشرّعين الذين كانوا يهدفون إلى حماية مصنّعي التبغ، كانوا يزرعون بذور قوانين ستنمو لتصبح أملاً للموظفين الذين يخوضون قضايا تتعلّق بمواقع التواصل الاجتماعي؟ لكن عندما بدأت حملة مكافحة التدخين، أقرّ أولئك المشرعّون قوانين جديدة، تمنع أرباب العمل من اضطهاد الموظفين بسبب التدخين خارج أوقات العمل، ما تزال سارية في سبع عشرة ولاية[47]. ولكنّ المشرّعين في ثماني ولايات على الأقل، ذهبوا إلى أبعد من ذلك، ووضعوا قوانين تمنع اضطهاد الموظفين لاستخدامهم منتَجات قانونية (أو منتجات قانونية قابلة للاستهلاك، مثلما هي الحال في ولاية مينيسوتا)[48]. ويقول بعض المحامين إنّ استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، هو استخدام منتَج قانوني، وعليه فإنّه محمي بموجب القانون[49]. في تلك الحالة، فإنّ الموظف محمي من الطرد إن نشر هو – أو غيره – صورة تظهره يحتسي الكحول. تمنع أربع ولايات (كاليفورنيا، وكولورادو، ونيويورك، وداكوتا الشمالية) اضطهاد الموظفين[50]، بناءً على أنشطة قانونية قاموا بها خارج أوقات العمل، الأمر الذي سيحميهم إذا نُشرت لهم أمور محرجة (لكن قانونية) على (الفيس بوك). تمنع

تلـك القوانين أرباب العمل من قرارات وظيفية مضادة (تتراوح بين التوظيف أو الطرد)، بناءً على أنشطة قانونية يقوم بها الموظف خارج أوقات العمل[51].

يعدّ القانون الساري في ولاية نيويورك من القوانين الأكثر شمولية في هذا الشأن، حيث ينص على عدم وجـوب معاقبة موظف بسبب «الاستخدام القانوني للمنتَجـات الصالحة للاستهلاك، أو الأنشطـة الترفيهية القانونية» التي تتم خـارج العمل، بما في ذلك «الرياضة، والألعاب، والهوايات، والتمارين، والقراءة، ومشاهدة التلفاز، والأفـلام وما شابه»[52]. ويشمل القانون الوقت الذي يُقضى فـي استعمال مواقع التواصل، كونه نشاطًا ترفيهيًّا. ويحمـي ذِكر القراءة والأفلام بصورة صريحة كل ما «يعجب» المستخدم على (الفيس بوك). لن يتمكّن أحد من طرد المتدرّبة في مجلة موضة، أو الكاتب الشاب؛ لأنّ الأولى أعجبت بفيلم (ذا ديفيل ويرز برادا)؛ الشيطان يرتدي ملابس ماركة برادا، أو الثاني لأنّه معجب بفيلم (أمريكان سايكو)؛ المجنون الأمريكي. ولا تطبّق الحماية على أيّة حال، إن كان الموظـف يستخدم جهازًا أو شيئًا تعود ملكيته لرب العمل، وهذا يعني أنّ الموظف إن دخل على (الفيس بوك) من حاسوب أو هاتف تعود ملكيته لرب العمل، فقد يتعرّض للطرد من دون حماية[53].

عُدّت مواقع التواصل مساحات خاصة في بعض السوابق القانونية الأخرى، فعندما سُنّ قانون اتّحادي يمنع أرباب العمل من اضطهاد الموظفين الأصحّاء، الذين لديهم قابلية جينية للمرض قد تؤثّـر في صحتهم مستقبـلاً، منع هذا القانون أرباب العمل من الحصـول على معلومات جينية من سجّـلات الموظفين الطبية، أو أن يرغموا الموظفين علـى الخضوع لفحص جينات. لكن مع دخول مواقـع التواصل إلى حياتنا، قد يكشف موظـف حقيقة مرضه بصورة مباشرة إن نشر نتائج زيارته للطبيـب، أو بصـورة غير مباشرة إن انضـم إلى مجموعة تتعلّق بذلك المرض. ففي عام 2011م، منعت هيئة الفرص المتساوية للحصول على وظيفة أرباب العمل، من اضطهاد الموظفين بناءً على معلومات جينية موجودة على مواقع التواصل الاجتماعي[54].

تخـدم حمايـة الخصوصية أهـداف مهمّة سواء للفـرد أم المجتمع. يتـوق الأشخاص للتمتّع بالخصوصيـة حتّى فـي ثقافتنا التي تستمتع بفضـح المعلومات. حيث بيّنـت دراسة أجراها مركز (بيـو) للأبحاث، أنّه علـى الرغم من أن اليافعين (18 – 29) عامًا، ميّالـون أكثر إلى الحفاظ على خصوصيتهم على الإنترنت، إلاّ أنّ 65% من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي البالغين، غيّروا مـن إعدادات الخصوصية علـى صفحاتهم؛ للحدّ ممّا يشاطرونه مع الآخرين[55]. ولكن، قد لا يعرف الكثير من هؤلاء كيفية القيام بتلك العملية، أو أنّهم يفترضون أنّ صفحتهم على (الفيس بوك) تتمتّع بالخصوصية مسبقًا.

يقول تشارلز فرايد الباحث في شأن الخصوصية، إنّ التحكّم بالمعلومات الخاصة أمر لا غنى عنه، إن أردنا احترام الصداقة، والحب، والثقة، والحرّية الشخصية[56]. إنّنا نحصل على الألفة مع الآخرين عبر كشف المعلومات عن أنفسنا تدريجيًّا، وإنّ كل معلومة جديدة نكشفها تعني ثقة أكثر. ومن الصحّي أن تكون لدينا القدرة على إظهار أكثر من جانب لشخصيتنا في كل محفل. نحتاج لأن ننمو من دون أن تؤثّر فينا شخصيتنا الرقمية السابقة.

من الممكن أن يؤدّي الكشف عن منشورات ورسائل إلكترونية خاصة إلى حالة تدمير عاطفي. في الواقع، يختلف الاختصاصيون النفسيون والفلاسفة اختلافًا كاملاً، مع فكرة مؤسّسي موقع (الفيس بوك) أنّ المعلومات جميعها المتعلّقة بالشخص، يجب أن تكون «شفّافة». حيث تقول الفيلسوفة سيسيلا بوك: «يمنح التحكّم بالسرّية صمام أمان للأفراد في خِضمّ الحياة المشترك... فقد عُرّف الذهان بأنّه كسر الحاجز الفاصل بين الشخصية والعالم الخارجي، والشخص الذي على وشك الإصابة بالجنون «يطفو على سطح العالم، كأنّه خارج من سد مدمّر».

تعدّ الخصوصية أيضًا، وسيلة للحفاظ على التهذيب والكرامة في المجتمع كافّة. يقول عميد كلية الحقوق بجامعة (ييل) روبرت بوست: «الخصوصية هي بطاقة نستخدمها لتمييز واحد من الوجوه الكثيرة للاحترام الذي نحافظ على المجتمع من خلاله. إنّ الحفاظ على نقاء تلك البطاقة أمر أقل أهمّية، من الحفاظ على مظاهر الحياة المجتمعية التي توجد فيها»[57].

دمّر انتهاك للخصوصية فكرة الكياسة والكرامة الموجودة عند عائلة كاتسوراس، فعندما أخذت نكي كاتسوراس البالغة من العمر 18 عامًا، سيارة والدها (البورش 911) السوداء في جولة ذات ظهيرة، كانت مثالاً للمراهقين في سنّها؛ مصوّرة فوتوغرافية ملهمة، ألقت على والدها التحية قبل أن تخرج من البيت وتأخذ سيارته، خارقة قاعدة أهلها التي تنص على عكس ذلك[58]. لكن في ذلك اليوم الذي صادف عيد (الهلاوين)، أصبحت مثالاً للدم الذي نُشر عبر الإنترنت، وأُرسل عبر البريد الإلكتروني[59]. بعد ربع ساعة من مغادرتها المنزل، اصطدمت بكشك رسوم إسمنتي بسرعة 160 كيلومترًا في الساعة، وقتلت فورًا جرّاء الحادث[60].

أخذ رجال الشرطة الذين عاينوا موقع الحادث، خمس مئة صورة للموقع، حيث السيارة المدمّرة وجثة نكي التي كانت مفصولة الرأس تقريبًا، بصفتها جزءًا من التحقيق الاعتيادي، ونقلوا في ما بعد الصور إلى الحاسوب الموجود في المركز الأمني[61]. أرسل مراسل في المركز الأمني يدعى آرون ريتش، تسع صور مروّعة إلى أهله وأصدقائه عبر البريد الإلكتروني[62]، وادّعى في ما بعد أنّه فعل ذلك

تذكيرًا لتبعات قيادة السيارة بصورة متهوّرة[63]. على الرغم من أنّ آرون أرسل الصور إلى عدد قليل من الأشخاص[64]، إلاّ أنّه أُعيد إرسالها مرارًا، حيث وصفت محكمة استئناف كاليفورنيا الأمر بأنّه «انتشر عبر الإنترنت كالنار في الهشيم»[65]. حيث عرض أكثر من 2,500 موقع إلكتروني[66]، معظمها متخصّص بالإباحية والموت صورًا بشعة لجثة نكي[67]. وأُنشئت صفحة مزيّفة باسم نكي على (مايسبيس)، عرضت لقطة مقرّبة لرأسها مع تعليق يقول: «هذا ما بقي من دماغي، لا يوجد الكثير مثلما تلاحظون»[68].

كانت جثة نكي مشوّهة لدرجة أنّ الطبيب الشرعي منع والديها من رؤيتها[69]، لكن بعد الوفاة ببضعة أيام، وصلت إلى والدها رسالة إلكترونية تحت مسمّى متعلّق بعمله، احتوت الرسالة على صورة لرأس نكي المتدلّي مع تعليق: «مرحبًا يا أبي، ما زلت على قيد الحياة»[70]. أدرك الوالد سريعًا أنّ الصور المزعجة منتشرة عبر الإنترنت. ترك عمله سمسارًا للعقارات خشية رؤية الصور مرة أخرى، وقبل وظيفة براتب أقل لكنّها سمحت له بتجنب استخدام الإنترنت[71]. منع والدا نكي بناتهم من استخدام الإنترنت، حتى أنّهما أخذا بتدريسهنّ في البيت، بعد أن هدّد طلبة بتعليق صور نكي على خزانة أحدى أخواتها في المدرسة[72].

حاولت عائلة كاتسوراس إزالة الصور المريعة لابنتهم عن الإنترنت، حيث أرسلوا رسائل إلكترونية إلى (جوجل) و(مايسبيس) والكثير من المواقع الأخرى طالبين إزالة الصور[73]، وأمضى أحد أقربائهم ثلاث عشرة ساعة يوميًّا في طلب ذلك إلى القائمين على المواقع[74]. لكنّ الكثير من المواقع رفضت ذلك، وأشارت إلى حقّها الذي كفله التعديل الأوّل[75]. أجاب أحد القائمين على موقع إلكتروني قائلاً: «عندما ننظر إلى صور تظهر فتاة قتلت في مقتبل العمر نتيجة لحظة تهور، ندرك أنّنا فانون، وأنّ ذلك قد يحصل لنا أيضًا. لا يجوز الاعتداء على حقّنا في رؤية هذه الصور»[76].

لم تستطع عائلة نكي تجنّب الصور. لذا، قرّرت رفع قضية على إدارة الدوريات الخارجية في كاليفورنيا، وعلى آرون ريتش، ومراسل آخر يدعى توماس أودونول، الذي كان قد بعث الصور إلى البريد الإلكتروني الخاص به[77]. ادّعت العائلة أنّ المراسلين والدائرة التي يعملان بها، لم يقوموا بالواجبات الموكولة إليهم، وأنّهم انتهكوا حق نكي وعائلتها في الحفاظ على الخصوصية، وأنّهم سبّبوا للعائلة أذى نفسيًّا عن عمد[78]. قضت المحكمة الابتدائية أنّه على الرغم من أنّ تسريب الصور أمر «مستهجن للغاية»، إلاّ أنّ القضية لا أساس لها؛ لأنّ أي حق لنكي سقط لحظة وفاتها[79].

استأنفت عائلة كاتسوراس القرار، حيث حصلت على قرض ثانٍ بضمان منزلهم؛ لتغطية المصاريف القانونية الإضافية[80]. وعاقبت محكمة الاستئناف في كاليفورنيا، إدارة الدوريات الخارجية وأفرادها لأنّهم «جعلوا جثة مشوّهة موضوعًا دسمًا للنميمة»[81]. على عكس المحكمة الابتدائية، رأت محكمة الاستئناف أنّ واجب الإدارة وأفرادها حماية عائلة كاتسوراس، وليس عرض صور ابنتهم على الإنترنت «ولا دغدغة مشاعر أناس ليس لهم علاقة بالعمل الذي تقوم به الدائرة». قالت المحكمة إنّه كان بحكم المتوقّع «أنّ الصور الشنيعة التي نشرت بزعم أنّها تعزّز عامل الصدمة في عيد (الهلاوين)، سترسل إلى آلاف من مستخدمي الإنترنت بما أنّنا نعيش في عصر تنتشر فيه الإنترنت في كل مكان». ووجدت المحكمة أنّ نشر صور نكي يشكّل انتهاكًا لخصوصية عائلة كاتسوراس؛ لأنّها شكّلت «تجسّسًا حسّيًّا ومريضًا على الحياة الشخصية لأغراض شخصية» وليس لمصلحة عامّة شرعية، أو لأهداف تتعلّق بحفظ الأمن. سمحت المحكمة للعائلة أيضًا بالاستمرار في القضية المتعلّقة بالأذى النفسي[82].

على الرغم من أنّ المعركة القضائية التي تخوضها عائلة كاتسوراس لم تنتهِ بعد، إلاّ أنّ قرار محكمة الاستئناف في كاليفورنيا، فتح الباب على مصراعيه لقضايا أخرى تتعلّق بانتهاك الخصوصية على الإنترنت.

يجب أن يتضمن دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح حقًّا للخصوصية، يغطّي ما تنشره عن نفسك، وما ينشره الآخرون عنك على مواقع التواصل، ويغطي الاستدلال الذي يتم بناءً على ما تكتبه، وتشاهده، وتزوره على الإنترنت. إذا أخذنا حق الخصوصية على مواقع التواصل على محمل الجد، فسيترتّب عليه عدّة أمور؛ تستطيع التحكّم بالمعلومات التي تُجمع عنك، قاطعًا الطريق على جامعي البيانات من التكسّب على ما تنشره على الإنترنت من دون إذنك. ويمكنك التحكّم بالكيفية التي ستُستخدم المعلومات من خلالها، وستُحمى من استخدام المعلومات الخصوصية التي تنشرها على الإنترنت ضدك. إن كان لا يحق لرب عملك أو مدرستك أو شركة البطاقات الإئتمانية رؤية تلك المعلومات أصلاً، فلا يحق لهم التعامل معك بصورة سلبية بناءً عليها. إن تمتّع مواقع التواصل بالخصوصية بغضّ النظر عن إعدادات الخصوصية التي ستستعملها، من شأنه ضمان الحصول على الفوائد التي تنتج عن خصوصية الفرد والمجتمع، بأن تمنع استخدام معلوماتك الشخصية ضدك.

يجب الحد من الظروف التي يتم خلالها انتهاك الخصوصية، حتى لو كان الانتهاك صادرًا من النظام العدلي. من يرى بعض القضاة والمحامين حاليًّا أنّ استخدام ما ينشره الفرد على الإنترنت في القضايا المدنية، وقضايا الحضانة، والقضايا الجرمية، أمر عادل. الأمر الذي ينتج

عنــه استخــدام معلومات فــي المحاكم قد تكون مجحفــة وتؤثّر في الحكم. خســرت امرأة حضانة ابنتهــا لصالح زوجها السابق؛ لأنّهــا نشرت أمرًا مثيرًا جنسيًّا، على صفحة صديقها الحميم بموقع (مايسبيس). وشُدّد حكم على أحد الفتيان؛ لأنّه نشر صورة على (الفيس بوك) تظهره مرتديًا ملابس بألوان تخص إحدى العصابات.

يجــب أن يسمح دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، بالحصول على أدلة موجودة على مواقــع التواصل في حالات محدودة جدًّا، وبشرط الحصول على أمر من المحكمة لفعل ذلك. يبدو من المناسب السماح بالاطّلاع على محتوى المواقع إن وجِد دليل مباشر على جريمة، أو مسألة أخرى تنضــوي على الإيذاء، مثل الابتزاز والتأثير في عمل هيئة المحلّفين، أو النصب. لكن إن تعلّق الأمر بادّعــاء إصابة أو أعاقة، فيجــب ألّا يُسمح للطرف الثاني في القضية بالرجــوع إلى مواقع التواصل الاجتماعــي. في تلك الحالــة يُسمح للطرف الثاني بالحصول على الأدلــة بالطرق التقليدية – مثل إخضــاع المدّعي للفحوص الطبية – وليس الاطّلاع علــى ما ينشر على مواقع التواصل، الأمر الذي قد يكشف أدق الأسرار في حياة الأشخاص.

إنّ الاعتــراف بحق الحفاظ على الخصوصية في دستور مواقع التواصل الاجتماعي المقترح، مــن شأنه جعلنا في مصاف الدول الصناعية الأخرى التي حمت الخصوصية على مواقع التواصل. تجرّم القوانين والمعاهدات المتعلقّة بجمع البيانات في أنحاء أوروبا كافّة، أنواع انتهاك الخصوصية الموجود في الولايات المتحدة جميعها. يجب أن تكون الإعدادات الاعتيادية لمواقع التواصل حسب دستورنــا المقترح، مصمّمة بحيث لا يتمكّن أحد من الإطلاع على معلوماتك، ما لم توافق أنت على الأمر، وبعد أن تكون قد حصلت على تحذير مناسب يذكر تبعات التخلّي عن خصوصيتك حسب كل نوع من الإعدادات، ويجب أن يتضمّن كشفًا مناسبًا عن ماهية الشخص الذي سيستخدم المعلومات، والأهداف التي ستُستخدم المعلومات لتحقيقها.

خصوصية المعلومات

كيرت أوبسال «سياسة الخصوصية المتآكلة في (الفيس بوك): خط زمني»، مؤسسة الجبهة الإلكترونية، الثامن والعشرين من إبريل من عام 2010م، مؤسسة الجبهة الإلكترونية مجموعة غير ربحية تعنى بالقضايا ذات الاهتمام العام www.eff.org/deeplinks/2010/04/ facebook-timeline.

سياسة الخصوصية المتآكلة في (الفيس بوك): خط زمني

خضع (الفيس بوك) إلى تغييرات كبيرة منذ تأسيسه. كان في البداية مساحة خاصة تتيح لك التواصل مع أشخاص تختارهم أنت، لكن سرعان ما تحوّل إلى منصّة تكون فيها معلوماتك علنية (إلى أن تغيّر الإعدادات). لقد أصبح اليوم منصة، لا بدّ أن تجعل معلومات معينة عليها واضحة للعلن، ويمكن لـ (الفيس بوك)، تزويد المواقع الإلكترونية التي يتعامل معها بتلك المعلومات، التي تستخدم في نهاية المطاف لغايات إعلانية. ألقينا الضوء على مقتطفات من سياسة الخصوصية التي اتّبعها (الفيس بوك)، على مر السنين لتوضيح الطريقة التي ابتعد فيها عن الخصوصية. أمعن النظر في اضمحلال خصوصيتك مع كل تغيير!

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) لعام 2005م:

لن تكون أيّة معلومات تضعها على «ذا فيس بوك» متاحة لأي من مستخدمي الموقع، ممّن لا ينتمون إلى واحدة على الأقل من المجموعات التي تحدّدها أنت، من خلال إعدادات الخصوصية.

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) لعام 2006م:

نتفهّم أنّك قد ترغب ألّا يرى كل من في العالم المعلومات التي تضعها على (الفيس بوك)؛ لذا نمنحك كامل التحكّم بمعلوماتك. تقتصر إعدادات الخصوصية المبدئية على المعلومات التي تُعرض على صفحتك، على مدرستك، والمنطقة التي تسكنها، وأماكن أخرى منطقية في مجتمعك سنخبرك عنها.

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) لعام 2007م:

ستكون المعلومات التي تعرضها على صفحتك متاحة لمستخدمي (الفيس بوك)، الذين ينتمون إلى واحدة على الأقل من الشبكات (على سبيل المثال: المدرسة، والمنطقة الجغرافية، وأصدقاء

الأصدقـاء) التي تسمح من خلالهـا إعدادات الخصوصية بالوصول إلـى معلوماتك. يكون اسمك، واسم مدرستك، ومختصر لصورتك الشخصية على الصفحة متوافرًا في نتائج البحث عبر (الفيس بوك)، ما لم تعدّل إعدادات الخصوصية لديك.

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) لشهر نوفمبر من عام 2009م:

صُمّم (الفيس بوك) ليجعل عملية مشاركتك للمعلومات مع من ترغب أمرًا هيّنًا. أنت من تقرّر كمّ المعلومات الذي تود مشاركته عبر (الفيس بوك)، وتستطيع التحكّم في كيفية توزيعها من خلال إعدادات الخصوصية لديك. عليك مراجعة إعدادات الخصوصية المبدئية وتغييرها حسب الرغبة عند الحاجة. عليك أيضًا وضع إعدادات الخصوصية لديك بالحسبان كلّما شاركت معلوماتك. تكون المعلومات الموجودة على وضع «الكل» متاحة للجميع، ويمكن لأي من مستخدمي الإنترنت مشاهدتها (بمن فيهم الأشخاص الذين لا يستخدمون الفيس بوك)، وهي معرّضة للفهرسة من قِبَل طرف ثالث متمثّل بمحرّكات البحث، ويمكن أن تستخدم خارج إطار (الفيس بوك)؛ أي عندما تزور مواقع أخرى علـى الإنترنـت، ويمكن أن تستخدم من خلالنا ومن خلال غيرنا مـن دون مراعاة للخصوصية. إن إعدادات الخصوصية المبدئية لأنواع معينة من المعلومات التي تنشرها على (الفيس بوك)، مهيأة على وضع «الكل». يمكنك مشاهدة الإعدادات المبدئية في إعدادات الخصوصية خاصتك وتغييرها.

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) لشهر ديسمبر من عام 2009م:

تُعدّ فئات معينة من المعلومات، مثل اسمك، وصورة صفحتك، وقائمة أصدقائك، والصفحات التي تعجبك، وجنسك، ومنطقتك الجغرافية، والشبكات التي تنتمي إليها، متاحة للجميع. بما في ذلك التطبيقات التي يدعمها (الفيس بوك)، ولا تتبع بذلك لإعدادات الخصوصية. مع ذلك، يمكنك الحد من قدر الآخرين على العثور على تلك المعلومات عبر البحث، من خلال تغيير إعدادات الخصوصية الخاصة المتعلّقة بالبحث.

ملخّص سياسة الخصوصية في (الفيس بوك) منذ عام 2010:

عندمـا تستخـدم تطبيقًا أو موقعًـا إلكترونيًّا، يتمكّـن الطرفان من الاطّـلاع على معلوماتك العامّـة. تشمـل معلوماتك العامّـة: اسمك وأسمـاء أصدقائك، وصورة صفحتـك، وجنسك، واسم العبـور، ووصلاتـك، وأي محتوى يتم مشاركتـه عبر إعدادات الخصوصيـة الخاصة بوضع «الكل». تكون إعدادات الخصوصية المبدئية الخاصة بأنواع معيّنة من المعلومات، التي تنشرها عبر (الفيس

بوك) على وضع «الكل». بما أنّ الاتصال يتطلّب طرفين، يمكن لإعدادات الخصوصية لديك التحكّم بمن يستطيع رؤية الاتّصال على صفحتك فقط، وإن كنت لا ترغب في أن يكون الاتّصال واضحًا للعلن؛ فعليك إزالة الاتّصال (أو عدم اعتماده من الأساس).

تخبرنا السياسات المتتابعة قصة واضحة. اكتسب (الفيس بوك) قاعدته الرئيسة من المستخدمين أساسًا، عبر منحهم تحكّمًا بسيطًا وفاعلاً على معلوماتهم الشخصية. بإمكان (الفيس بوك) الحفاظ على التحكّم، أو تطويره مع نموه وزيادة أهمّيته، لكنّه استغل بدلاً من ذلك معلومات المستخدمين شيئًا فشيئًا لفائدته – وفائدة شركائه من المعلنين والتجار- ومقلّصًا خيارات المستخدمين للتحكّم بمعلوماتهم.